هذه رسالة في «ما على المتصدين لطبع الكتب القديمة»

١

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه وأشهد ألا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد
أن محمدا عبده ورسوله، اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على آل إبراهيم وبارك
على محمد وعلى آل محمد كما باركت على آل إبراهيم إنك حميد مجيد

أما بعد فهذه رسالة فيما على المتصدين لطبع الكتب القديمة مما ذا وفوا به فقد أدوا ما عليهم
من خدمة العلم والأمانة فيه وإحياء آثار السلف على الوجه اللائق وتكون مطبوعاتهم
صالحة لأن يثق بها أهل العلم وهي مرتبة على مقدمة و ثلاثة أبواب وخاتمة

المقدمة

كان العلم في صدر الإسلام يتلقى من أفواه العلماء ويحفظ في الصدور وكان الناس مختلفين
في الكتابة منهم من يثق بجودة حفظه فلا يكتب شيئا، ومنهم من يكتب ما يسمع ليتحفظه
ثم يمحو الكتاب، ومنهم من يكتب ويحفظ كتابه حتى يراجعه عند الحاجة
ثم اتسع العلم وطالت الأسانيد وصنفت بعض الكتب فأطبق الناس على الكتابة
وكان أكثرهم يحرصون على الحفظ وإنما يكتبون ويحفظون كتبهم ليتحفظوا منها ثم يراجعونها
عند الحاجة، ومنهم من لا يحفظ فإذا احتيج للأخذ عنه روى من كتابه
وكانوا يبالغون في ضبط كتبهم فلا يمكن أحدهم أحدا من كتابه إلا أن يكون بحضرته أو

او يشتد وثوقه برجل فيسمح له وفي صحيح البخاري في كتاب الحج باب من اين يخرج من مكة
«سمعت يحيى بن معين يقول سمعت يحيى بن سعيد يقول لو ان مسددا اتيته في بيته فحدثته
لاستحق ذلك وما ابالي كتبي كانت عندي او عند مسدد»

وكانت كتب العلماء التي يعتمدون عليها بخط ايديهم وذلك على وجه قد يتملى الشيخ والطالب
يكتب ثم يحفظ ذا الكتاب نفسه او ينقل الى كتاب آخر فيحفظه وقد يثق الطالب بجودة
حفظه فيحضر املاء الشيخ فيحفظ ثم يرجع الى بيته فيكتب ما حفظه وقد يسمح له
الشيخ بكتابه يحضره فينقل منه ثم يقرأ ما كتبه على الشيخ فان كان الشيخ حافظا
للغني باستماع ما كتبه الطالب واصلح ما يحتاج الى اصلاحه من حفظه او اخذ كتاب
الطالب واملاه عليه وان لم يكن الشيخ يحفظ اخذ اصله فقابل له ما كتبه الطالب
اما بان يملي الشيخ من اصله والطالب ينظر في نقله واما بان يقرأ الطالب من نقله
والشيخ ينظر في اصله وربما تسامح بعضهم فحضر املاء الشيخ او القراءة عليه
ولم يكتب هو ولكن كان معه من يكتب عند السماع او كتب قبل ذلك ثم بعد ذلك
يعتمد على الذي لم يكتب على كتاب صاحبه فينقل عنه وربما لم يكن هناك
سماع ولا قراءة وانما ينقل الطالب من اصل الشيخ او من فرع قد قرأه الشيخ
او قرئ عليه ثم يعرض على الشيخ فاذا كان الشيخ حافظا لعلمه تصفح هذا النقل

ونقل من نسخة اخرى قد كتبها صاحبها عن الشيخ

واصلح ما يحتاج الى الوصلاح ثم قابل الطالب واذن له بروايته عنه وربما استغنى الشيخ عن
بعض كتبه فوهبه لبعض اصحابه واذن له ان يروي عنه، وربما اوصى الشيخ بكتابه لبعض
اصحابه واذن له ان يروي عنه، واشد قسما من هذا ان ينقل الطالب
من كتاب طالب آخر ما رواه عن شيخه حتى ثم يجيء الى الشيخ فيقرأ بكتابه فيقول هذا
من روايتك فاروه عني؟ فيقول نعم، وهو ان لم الكتاب ولم يقرأه ولو قرأ عليه
وكان مثل هذا نادرا وانما يتفق مثله اذا كان الطالب كبيرا من اهل العلم
والثقة فاذا وثق بكتاب صاحبه لثقته عنده ووثق الشيخ بعلمه واتقانه ومعرفته

اجازة وشهرة نسخ

لكن لما كثرت المصنفات وطالت الاسانيد وتعددت وضعفت
الهمم توسع الناس في الاجازة يجيز الشيخ للطالب الكتاب وان لم يكن عنده
نسخة منه ولا قرأه ولا سمعه ولا رأى نسخة منه ثم اذا طال عمر هذا الطالب
احتاج الناس الى الرواية عنه فيجيئون الى نسخة يوثقون بها من ذلك الكتاب
فقرأوا عليه ورووه عنه وربما التقى بعضهم بالاسجازة منه فقد يجيز
رجلا ويجيز هذا الثاني ثالثا فيختلف هذا الثالث بنسخة من الكتاب
فيحدث عن الناس الذين قرؤوا عليه ويعتمد عليه في القضاء والفتوى والتعليم
مصنفاته وغير ذلك مع ان شيخه وشيخ شيخه لم يريا قط النسخ ولا النسخة

ن الكتاب وتوسعوا في ذلك حتى كانوا يجيزون للاطفال وللرجل ان يولد له بعد وجيز احدثه
لجميع اهل عصره جميع مصنفاته ومروياته ✱ وما لجل عبارات الرواية في الآخر صورة
لا روح لها والحصر الامر في ان تكون النسخة موثوقا بها -
والثقة بالنسخة على درجات اعلاها ان تكون بخط المصنف وقرئت عليه او قرأها
هو على الناس او قرر النظر فيها
ودون ذلك ان تكون فرعا عن اصل المصنف وقابلة ثقة مع المصنف
ودون هذا ان تكون فرعا على اصل المصنف وقابلة ثقة على اصل المصنف مع ثقة آخر غير المصنف
ودونه ان تكون فرعا قد قابلة ثقتان على فرع قابلة ثقة مع المصنف
ثم هكذا كلما بعد الفرع عن اصل المصنف ضعفت الثقة به بالنسبة الى ما قبله
وذلك لما قضت به العادة من ان الفرع وان قوبل على الاصل لا يخلو عن مخالفة للاصل
في مواضع ولذلك اسباب
منها التصحيف فان اكثر الحروف تتحد صورة الخطي منها وانما يميز بينها النقط
وذلك الجيم والخاء مع الحاء والدال مع الذال والراء مع الزاي والسين مع الشين
والصاد مع الضاد والطاء مع الظاء والعين مع الغين وغالب الحروف بشبيهة بالسين
ومنها ما يتحد الخطان غالبا في الصورة وانما التمييز بصورة النقط وذلك الجيم

مع الخاء، والفاء مع القاف، وطرفا حرف «بثينة» مع الباقي وثلاثة منها مع الشين
حتى ان هذه الكلمة «بثينة» اذا لم يتقط احتملت اكثر من ثلاثة آلاف وجه.
فان قيل اكثر تلك الوجوه لا معنى لها في اللغة والسياق قد يعين احد المحتملات
التي لها معنى
قلت كثير من المحتملات لها معنى في هذا المثال وفي غيره، والسياق كثيرا ما يحتمل وجهين
او اكثر والناظر اذا كان متحريا لا يأمن ان يكون في الوجوه المحتملة ما له معنى يناسب
السياق وان جهله هو لعدم احاطته باللغة ولا سيما اذا كان السياق انما
يقتضي ان تلك الكلمة اسم شجرة او علم موضع او علم انسان فان هذا السياق
لا يعني شيئا لكثرة اسماء الشجر والاماكن والناس وكثرة الغريب منها
قال ابن قتيبة في كتاب الشعر والشعراء ص 9 «كل العلم محتاج الى السماع (يعني
التلقي من افواه العلماء الضابطين) واحوجه الى ذلك علم الدين ثم الشعر لما فيه
من الاسماء الغريبة واللغات المختلفة والكلام الوحشي واسماء الشجر
والنبات والمواضع والمياه فانك لا تفصل في شعر الهذليين اذا انت لم
تعرفه بين شائية وسائية وهما موضعان ولا الشقر بموقلة في حرم نبايع[1]

[1] نبايع بضم النون ضبطه ياقوت وغيره - وموقع في المعقول عنه كأنه نبايع

وعمرو وان الكرات وشيبي عبقر واسد حلبة واسدترج ودقاق
وتضارع، لانه لايلحق بالفطنة والذكاء كما يلحق مشتق الغريب ...»
ثم ذكر أمثلة مما يقع فيه الخطأ في بعض الالفاظ
وقال عبد الغني بن سعيد المصري في اول كتابه المؤتلف والمختلف ص ٣
«انبأنا ابو عمران موسى بن عيسى الحنيني قال سمعت ابا اسحاق ابراهيم بن عبد الله
التجيبي يقول اول الاشياء بالضبط اسماء الناس لانه شيء لا يدخله القياس
ولا قبله شيء ولا بعده شيء يدل عليه»
هذا وكان القدماء كثيرا ما يقرؤون نقط ما حقه ان ينقط كما هو مشاهد في كثير
من النسخ القديمة وانما يدعونه ايثارا لسرعة الكتابة واتكالا على ان
اهل العلم يأخذون الكتب بالسماع من افواه العلماء وهم يحفظون الاسماء
بضبطها وقد يكون بعض العلماء كان يتعمد ترك النقط ليجيء لطالبي العلم
الى السماع من افواه العلماء كيلا يتكلوا على الصحف وما كان منقوطا من
النسخ القديمة كثيرا ما يشتبه فيه النقط فتشتبه النقطة بالنقطتين
والنقطتان بالثلاث ويقع كثير من النقط بعيدا عن الحرف الذي
بضم العين وقيل بفتحها ٢ قالوا عبقر بوزن جعفر لكن جاء في الشعر بفتح العين
وفتح الباء وضم القاف وتشديد الراء انظر توجيه ذلك في معجم البلدان ٤ ٣ في الاصل «دقاق» خطأ

هو له فيظن انه حرف آخر عن يمين ذلك الحرف او يساره او فوقه في السطر الاعلى او تحته في الاسفل

والناقل قد يسقط بعض ما لم يسقط في الاصل برأيه فيخطئ، وقد يترك نقط ما هو منقوط فيكون ذلك سببا لخطأ من بعده، وقد يجعل نقط حرف لغيره عن يمينه او يساره او فوقه او تحته بناء على ما تراءى له من الاصل لبعد النقط عن الحرف الذي هو له

السبب الثاني ان كثيرا من الاصول يشتبه فيها حرف بآخر وكلمة بأخرى وان كانت صور الحروف في اصل وضع الخط مختلفة، وذلك لتعليق الخط او رداءته او رمطته فيلتصق منه ما حقه الافتراق ويفترق ما حقه الالتصاق، اولان الكاتب الاصل اصطلاحا لا يعرفه الناقل او غير ذلك، ولبيان هذا اثبت هنا بعض الكلمات التي وقع فيها التحريف في نسخ تاريخ البخاري وتنبهت عليها في التعليق عليه التقطتها من التعاليق على القسم الاول من المجلد الاول من تاريخ الطبوع اذكر اولا صورة ما وقع في النسخ في سطر ثم اكتب في السطر الثاني تحت الكلمة ما هو الصواب فيها

هشام، النمر، عثمن، السجود، الحنفي، يابى، طوبح، عقبة

مسافر، اليمن، عمر، السحور، الجعفي، عامى، طريح، عتبة

الذهلي، فقال: ونا يزيد بن قسيط، عمر، اليماني، علي بن قدامة،
الدهلي، يقال، ليلى، يزيد بن قسيط، عم، اليماني، علي عن قدامة،
سمع، معلى، ست، السكري، يشفي، العنزي، محمد، الصدير، تمير،
مع، يعلى، تنتين، اليشكري، تسع، القنوي، نجيح، الهبر، شمير،
صبيح، السعيدي، ابو، الزبير، ميثم، محمد، قيس، سعيد، جعفر،
صبيح، السعدي، ابن، الزبيدي، ضبثم، عمرو، عتيق، سفيان، جعدة،
جبير، ابيه، الحدسين، اخبرنا، محمد، العامري، محمد، عقبة، وقران ساله،
حنين، امه، المجزمين، اباه، عمر، المعافري، محمود، عتبة، وقرأ رسالة
معاذ، معتمر، وثانين، عبدالرحمن، بسام، عبدالملك، العدوية، ثقة،
معاذ، معشر، وماتين، عبدالرحيم، هشام، عبدالله، العذرية، يعد،
قرير، قرثم، سالم، مسلمة، مسلم، عقبة، محمد وزيد، شيبة،
زين، قرين، بسام، سلمة، سلمة، عصمة، محمد بن وزير، سمينة،
الحضرة، التيمي، داليم، يعفور، زيد، شعبة، الطفيل، سوير،
الحذرة، التيمي، دليلة، يعقوب، زبير، سعيد، الفضيل، شعوذ،

* يتكرر مثل هذا الكثير من وقوع «ابن» والصواب «عن» وكذا على

سليمن، المخزومي، سليم، بشر، اسمعيل، البصريين، عبدالرحيم،
سلمى، المخزومي، سليمن، مبشر، اسحاق المصريين، عبدالرحمن،
المنهال، كدير، القطان، عكرمة عن سعيد، ابوبكير، عنبسة، عبدالحميد،
الموال، كريز، القصاب، عكرمة وسعير، ابومكين، عيسة، عبدالصمد،
مزيد، الانباري، عبدالله، جشم، القطيعي،
بديل، الاناوي، عبدالملك، جعتم، العطيفي،

السبب اشارت ان الحمة الاحرف الاول من «بشينته» صورة كل منا كما تراه
تيرة واحدة من مكثير اما تحتي الثيرة وكثيرا ما تترك بعض كثيرة منها تتفق
غرة بعدة بين الحرفين الذي قبلها والذي بعدها فيشتبه اسد واسيد، وبشر وبشير
وجبر وجبير، وحسن وحسين، وسعد وسعيد، وعبدالله وعبيدالله وغيرها

السبب الثالث ان الناسخ قد يرى بحاشية الاصل او بين السطور عبارة فيظنها لحقا
فيدرجها في المتن او يراها حاشية فيدرجها وقد يخطئ في ظنه فيظنها لحقا وهي حاشية
وعكسه وقد يصيب في ظنه انها لحق ولكن يخطئ في موضعها من المتن فيضعها في
غير موضعها

السبب الخامس ان الناسخ كثيرا ما يكررون بعض العبارات وكثيرا ما يسقطون
والغالب ان يكون ذلك عن زيغ النظر من كلمة الى نظيرتها، ينظر الناسخ او المملى عليه
في الاصل فيأخذ عبارة ثم يصرف نظره عن الاصل فتكتب تلك العبارة في النقل ثم يكرر
بصره على الاصل فيقع بصره على كلمة مثل الكلمة التي انتهى اليها في الكتابة فيظن انها هي
فيأخذ ما بعدها وأكثر ما يتفق مثل هذا اذا كانت كلمة في سطر وبازائها في السطر
الذي يليه نظيرتها، وقد يحتاط بعض النساخ فلا يكتفي بكلمة بل ينظر جملة ولكن كثيرا
ما يتفق في الاصول اعادة الجملة الواحدة مرارا فصح ان أحببت او راجع
القسم الاول من المجلد الثالث من كتاب ابن ابي حاتم المطبوع بدائرة المعارف
وتأمل المواضع التي نبه المصحح على سقوطها من احد الوصفين يتضح لك ما تقدم
في الاخص صفحات ٩ و ١١ و ١٢ و ١٥ و ١٦ و ١٨ و ٢١ و ٢٣ و ٢٤ و ٢٦
واما التكرار فلم ينبه عليه المصحح ولكن يمكنك قياسه على الاسقاط لان سببهما واحد

السادس

سبب الخامس اما التحريف السمعي وذلك اذا كان الاصل بيد رجل يملي على الناسخ
الناسخ يكتب فان كثيرا من الحروف تتقارب مخارجها بل تتحد في السنة بعض
الناس ولاسيما الاعاجم كالثاء والسين والصاد وكالذال والزاي والظاء
والهمزة مع العين، والباء مع الفاء، والتاء مع الدال والطاء، والثاء مع السين
والصاد، والجيم مع القاف والكاف، والحاء مع الهاء، وغير ذلك فقد يملي
المملي «أطعنا» فيكتبها الناقل «أتانا» وقس على ذلك
قد يتحد لفظ كلمة بكلمتين وانما التمييز بالفصل والوصل فيملي المملي مثلا
ان جاز فيكتبها الناسخ «انجاز» او عكسه
حروف المد تسقط في الوصل فيتلفظ «سمعا القول» و«سمع القول»
و«دعوا القوم» و«دعو القوم» وقس على ذلك

سبب السابع ان الناسخ او المملي عليه قد يتصرف برأيه فيزيد او ينقص
ويغير وتوضيح ذلك ما ذكره (ابن ابي الحديد) في الكلام على سقيفة بني ساعدة
بن حبان في الثقات وقال: الشعبي روى عن ابي بكر الصديق رضي الله

تعالى عنه روى عنه محمد بن عبد الغفار "

"سالم بن هلال الناجي يروي عن ابي الصديق الناجي روى عنه محمد بن عبد الغفار"

والضعف الثقات

السبب الثامن التحريف الذهني قد تستولي كلمة على فكر الانسان وتشغله فاذا حاول

ان يملي غيرها او يكتب سبقت هي الى لسانه او قلمه فينطق بها او يكتبها وهو لا يشعر

وقد جرى على مثل هذا امرا

فهذه الاسباب وغيرها توقع الناسخ في الغلط فاذا لم يتنبه الوقوع على الاصل

بقيت الاغلاط في الوقوع وان قوبل فالمقابلة تختلف باختلاف درجة المقابلين

في العلم والمعرفة والتثبت والاحتياط ومع ذلك كله فالغالب انها تبقى اغلاط

واذا اثبت تدبرت الاسباب المتقدمة علمت انها قد تتفق للمقابل كما تتفق للناسخ

والدليل والبرهان على ذلك اننا نجد النسخ القديمة التي قوبلت على اصول

المصنفين او على فروع قوبلت على تلك الاصول ثم نجد فيها من الاغلاط ما نعلم انه ليس من المصنف

واذا اردت عين اليقين فاعمد الى اصل قديم واستنسخ منه نسخة وكلف رجلين

يقابلان على الاصل ثم قابلها انت على الاصل مرة اخرى بالتدقيق التام والنظر

النتيجة

هذا والنسخ القديمة بعد نسخها ومقابلتها لابد ان تكون قد تناقلتها الايدي

وتعاورتها أنظار القارئين والطالعين وقد يكون بعضهم تصرف فيها بما يراه
اصلاحا وتصحيحا وقد يخطئ في ذلك، بل وربما يكون قد غير فيها بعض الجهلة
او الخونة أولا ترى ان ليس بين الاثبات والنفي الا حرف النفي وقد يسهل زيادته
او حكه ولا يظهر ذلك بل ربما قلب المعنى زيادة الف او نبرة او نقطة وقد رايت
من تصرف الجهلة ما وقع في النسخ المحفوظة بخزانة كوبريلي في اسطنبول تحت رقم
٤٠ الورقة وذلك في ترجمة الامام ابي حنيفة رحمه الله وذلك في موضعين
حاول جاهلان ان يطمس ما في الاصل ويكتب محله ما يخالفه فلم يتم له ذلك بل بقي ما في الاصل
واضحا ولكن مثل هذا قليل فقد رأينا عدة من الاصول قد اطلع عليها من ينكر بعض ما فيها
وغايته اكثر ان يكتب على الحاشية نظير ما انكره على ما في الاصل، وهذا اذا قد برت
من آيات الله عز وجل مصداقا لوعده سبحانه بحفظ الذكر ~~وحفظ الذكر~~ والذكر
يتناول السنة ان لم يكن بلفظه فبمعناه ويلزم من ذلك حفظه كل ما فيه حفظ للشريعة
كاللغة وغيرها ولله الحمد وكأنه لاحتمال تصرف بعض الخونة او الجهلة كان السلف
يحتاطون في شأن الكتب وفي ترجمة الاوزاعي من تهذيب التهذيب «وقال الوليد
مسلم فيما رواه ابو عوانة في صحيحه احترقت كتبه (يعني الاوزاعي) زمن الرجفة

فاتى رجل بنسخة (يعني بنسخ نقلت من تلك الكتب) وقال له (يعني للاوزاعي):
هو اصلاحك بيدك (يعني ان هذه النسخ نقلت من كتبك وقابلتها انت واصلحت فيها
ما فيه مخالفة) فمات عرض نسخي ومات حتى مات "

يعني ان الاوزاعي رحمه الله لم يعتد بتلك النسخ ولا روى منها شيئا ، وانما ذلك لانها قد
بقيت مدة تحت يد غيره ممن لعله لا يعرفه بالثقة فلم يأمن ان يكون وقع فيها تغيير
وان لم يظهر

هذا حال النسخ الخطية ثم يجيء دور الطبع والعادة انه ينتسخ من محل الاصل العلمي
نسخة تكون مسودة للطبع ثم تقابل على اصلها ثم ان وجد اصل آخر قوبلت
المسودة عليه وقد تقابل على اكثر من اصلين ثم ينظر فيها المصحح ثم تدفع الى
مركبي الحروف فيركبون كل يوم ثمانى صفحات مثلا ويطبعون عليها التجارب (البروف)
وترسل التجارب الى رجلين يقابلانها على المسودة ويصلحان فيها ثم يكررانها
الى المركبين فيتتبعون ما اصلحه المصحح في التجارب فيصلحونه في الواح
الحروف وبعد الاصلاح يطبعون على تلك الالواح تجارب اخرى ويرسلونها
الى المصحح مع التجارب الاولى فيتتبع المصحح ما اصلحه في التجارب الاولى وينظر
أأصلح في الثانية؟ فان وجد من المواضع ما لم يصلح اصلحه واعاد التجارب الثانية

الى المركبين فان كان فيها اصلاح اصلحوه في الواح الحروف ثم طبعوا عليها
تجارب ثالثة وارسلوها الى المصحح والعادة في مطبعتنا ان هذا يعيد المصححون
مقابلة هذه الثالثة على المسودة فان بقي ما يحتاج الى الاصلاح اصلحوه
ثم ردوا التجارب الثالثة الى المركبين فان وجدوا فيها اصلاحا اصلحوه في
الواح الحروف ثم طبعوا على الالواح تجربة رابعة ثم بعثوا بها مع التجارب
الثالثة الى المصحح فينظر في التجارب الثالثة فيتبع المواضع التي اصلحت
فيراها وينظرها في الرابعة فان رأى تلك المواضع قد اصلحت كما طلب
كتب على تلك الكراسة انه قد تم تصحيحها فترسل الى المدير فيحكم بالطبع الاخير
واني اذا تدبرت ما تقدم في حال النسخ الخطية علمت ان ناسخ المسودة
من احد الاصول لا بد أن يخطئ في مواضع كثيرة ولا سيما اذا كان جاهلا العلم
او كان الاصل المنقول عنه رديء الخط وتعلم ايضا ان مقابلة هذه المسودة
على اصلها تختلف باختلاف حال المقابلين في العلم والمعرفة والامانة والتثبت
وان المقابلة على اصل آخر كذلك ولا تدري ماذا عسى ان يصنع باختلاف
النسخ ثم يتجه النظر الى المصحح فترجح له ان يكون قد اجتمع من اغلاط النسخ واغلاط
ناسخ المسودة التي لعلها بقيت بعد المقابلة، ثم تشفق على الكتاب ان يكون

المصحح ناقص المعرفة ولا سيما اذا كان مع ذلك ضعيف الديانة
~~ضعيف~~ ضعيف العارضة الكافية او كان ~~صاحب~~ لم يسبق له ~~صاحب~~ مدير المطبعة او ~~صاحب~~
~~صاحب~~ الوقت الكافي ثم تلتفت الى ما عسى ان يصنعه المركبون وكيف
تكون مقابلة التجارب على المسودة

والجيد انه كما يرجى ان يجيء المطبوع اصح وادق بالثقة من جميع الاصول الخطية
ذانه ان يكون اردأ واكثر اغلاطا من اصل واحد منها وقد جربت هذا نظرت
في بعض الكتب المطبوعة فرأيت فيه من كثرة الاغلاط ثم ظفرت بالاصل الخطي الذي
طبع عنه ذاك الكتاب فاذا هو يرى به من كثير مما في المطبوع من الاغلاط اذا لم اقل
من اكثرها فاذا اراد المتصدي لطبع الكتب القديمة السلامة من مثل هذا والحصول
على الغاية المقصودة من خدمة العلم وحسن السمعة ورواج المطبوعات
فما عليه الا ان يتبع النظام الآتي ان شاء الله تعالى

الباب الاول في الاعمال التي قبل التصحيح العلمي

العمل الاول انتخاب كتاب للطبع اغراض الناس في وضع الكتب لعديمة مختلفة فالتاجر يؤثر الربح، ومن كان من دولة المؤلف او قبيلته ... ان يطبع كتب ذاك المؤلف ... الرجل نسخة من كتاب فيدعو الى طبعه ... ثمن غال ومن كان غرضه من هذه الاغراض يسعى في ... على ما عدته. فينبغي عند انتخاب كتاب للطبع الرجوع الى هيئة علمية من كبار العلماء المصنفين وهذا نوان الازهر او ... يقوم بهذه الخدمة العظمى ... بالاجازة بجريدة رسمية عامة للكتب المعدة للطبع وبيان موضوعها ... العلم بها ما تيسر من وصف النسخ ثم تعرض على هيئة كبار العلماء لترتيبها على مراتب في الاهمية واستحقاق تقديم الطبع ثم ينشر الفهرس مرتبا ذاك الترتيب ويقدم الى الراغبين في طبع الكتب ان يجردوا ... كل من اراد طبع كتاب كان عليه ان يراجع الهيئة لتقيد اسمه عندها وتعرفه بما يلزم مثل ابلاغها ان غيره قد التزم طبع الكتاب او تنبيهه على اطلاع الهيئة على صحة نسخته والتقرير بما وقع على ما في الفهرس وغير ذلك وبهذا يأمن الراغبون في الطبع من الخطأ في الانتخاب وهو ان يغلط فيظن ان الكتاب لم يطبع ويعرفوا مواضع النسخ وفي ذلك مصلحة للعلم وتعلمه ولاصحاب المطابع ويمكن توسيع دائرة التعاون الى حد بعيد

هذا وينبغي ان يراعى في الانتخاب امور (١) ان يكون الكتاب عظيم النفع كثير الفائدة يرجى ان يكون لنشره اثر عظيم في احياء العلم ونشره ومن لازم ذلك ان لا يكون قد طبع ونشر كتاب يغني عنه (٢) ان يقدم الاهم فالاهم (٣) ان يكون في متناول ملتزم الطبع من نسخ الكتاب العلمية نسختان جيدتان على الاقل اللهم الا الكتب النادرة التي لا توجد منها الا نسخة واحدة في العالم (٤) ان يكون الملتزم مستعدا لبذل النفقات التي يقتضيها اداء الواجب في استحضار النسخ وتصحيحها كما ينبغي وغير ذلك فان من الناس من يقصد لطبع بعض الكتب المهمة فيشرع في العمل ثم يقعد به ضيق ذات اليد او النفس عن توفية ما يجب ليطبع الكتاب على هيئة يفيد منها الكتاب والعلم واهله

العمل الثاني انتخاب نسخة للنقل العادة ان تنتخب من بعض الاصول العلمية نسخة تكون مسودة للتصحيح والطبع * فقد تنتخب المسودة من نسخة رديئة فيؤدي ذلك الى كثرة العمل فيما بعد ذلك من المقابلة على النسخ الاخرى والتصحيح وقد يؤدي الى ما هو اشد ضررا فينبغي ان تكون النسخة التي تنتخب منها المسودة (١) واضحة الخط (٢) سليمة من الخروم والبياضات ما امكن (٣) جيدة الصحة . وانما يوثق بهذا بان يتصفحها عالم عارف بالفن خبير باعمال الطباعة

العمل الثالث انتخاب ناسخ للمسودة ينبغي ان يكون (١) واضح الخط (٢) موثوقا بامانته (٣) مشاركا في العلم وعلى الاخص في فن الكتاب (٤) يسهل عليه قراءة الاصل الذي ينقل منه على الصحة (٥) اذا كان مستأجرا فينبغي ان يسمح له بالاجرة الكافية والوقت الكافي فان قلة الاجرة يحمل على التهاون وضيق الوقت يحمل على الاستعجال وهو مظنة الاخلال

العمل الرابع نسخ المسودة يلزم الناسخ امور (١) ان يدع في الحواشي وبين السطور بياضا كافيا يسع التخاريج والالحاق وغيرها وينبغي ان يراعي الصحيح في مقدار ذلك (٢) ان تكون الكتابة واضحة مفصلة يؤمن فيها الاشتباه فقد يشتبه حرف بآخر وعلامة بغيرها والنقط بالعلامة والنقطة بالنقطتين وبقع الاشتباه في موضع بعض الحروف او النقاط او العلامات فعليه ان يتوقى ذلك (٣) ليكن همه النقل على الوجه فلا يريد شيئا باجتهاده ولا ينقصه ولا يغيره حتى الشكل والنقط والعلامات مثل كلمة التصويب (صح) والتضبيب هو علامة الشك (صـ) وعلامة الالحاق وعلامة تمام الجملة وعلامة التقديم والتاخير وعلامة النفي (لا — الى) وعلامات اختلاف النسخ وغير ذلك

(٤) لايوضح شيئا بل ان تيسر له ان يصور كما في الاصل فليفعل والا فليدع بياضا
(٥) اذا وجد في الاصل كلمة او عبارة مضروبا عليها فليثبتها وليشر في الحاشية
على انها مضروب عليها في الاصل وكذلك اذا اراى حكما او محوا او تغييرا انه عليه في
الحاشية وكذلك اذا ارتاب في كلمة او جملة يخشى ان تكون بخط غير خط الاصل
فليشر عليها ايضا (٦) اذا وجد زيادة بين السطور او بالهامش فلا يدرجها في
الاصل بل يثبتها في مثل موضعها ويشير بالحاشية على انها كذا في الاصل اللهم الا ان
يثق بانها الحق صحيح كأن تكون بخط كاتب الاصل لاريب فيه وبعدها «صح اصل»
ونحوها وعلامة موضع الالحاق من الاصل واضحة (٧) ينبغي ان تكون
نقلة من الاصل مباشرة فان املاء انسان وكتابة آخر يخشى منه الخطأ السعي
الذي تقدم بيانه في المقدمة (في السبب السادس) ويخشى منه غير ذلك كما مر في العمد الخامس
(٨) مر في المقدمة في السبب الخامس ما يخشى على الناظر في الاصل سواء اكان الناسخ
اجاد النقل ام اخطأ فينبغي ان تكون للناظر علامة يؤمن من نحوها من موضعها
بدون ارادته وهذا لو اتخذ مسطرة هكذا ـــــــ يكون طولها بمقدار
عرض ورقة الاصل وتكون معها صفيحة بطولها تضم اليها للولد في الطرف فتدخل الصفيحة
تحت الورقة التي يراد نقلها والمسطرة فوقها فتكون المسطرة على اسفل السطر

الذى ينتهى اليه وطرح المنتصب عقب الكلمة التى ينتهى اليها فيما يحفظه الناسخ ليكتبه
وهكذا تحول بعد كل نظرة (٩) اذا اشتبه على الناسخ الموضع الذى انتهى اليه من الاصل
فلا ينبغى ان يكتفى باذ مرى فى الاصل من الكلمة الاخيرة التى هى جواز ما كتبه
بل والجملة فاذ مثل ذلك قد يقع فى موضعين او اكثر من الكلام بل يستظهر
بمقابلة سطر او سطرين او اكثر (١٠) اذا انتهى وقت الكتابة واراد ان يطوى
الاصل ثم يعود فى الوقت الثانى للكتابة فالاولى ان يدع السطرة بحالها
ويحفظ الاصل فى موضع يأمن فيه من تحول السطرة عن موضعها او يعد سطور
صفحة الاصل ويقيد فى مذكرته السطر الذى انتهى اليه مع رقم الصفحة وتاريخ اليوم
والوقت فان لم يكن الاصل مرقم الصفحات وضع ورقة خاصة يكتب فيها
ما ذكر من عدد السطر والتاريخ ووضع الاصل فى موضع يأمن فيه من ضياع ثمن
العلامة او سقوطها او تحويلها (١١) كثيرا ما تسقط من النسخ اوراق او يقع
فى الاوراق تقديم وتأخير او يلتصق ورقة باخرى فينبغى للناسخ
ان لا ينتقل من صفحة الى اخرى حتى يتثبت انها هى التى تليها فان الفتح
لعدم الاتصال بدأ فتصفح اوراق الكتاب فان تبين له بيانا واضحا ان فى
الاوراق تقديما وتأخيرا راجع المصحح او رجلا آخر من اهل العلم ويعمل بقوله

و يشترط في ذلك أن يكون ما سقط من نقل . وإن كان لا فرق بين أن يكون
راجع ملفوظا به سمع - وإن كان بموصلة تفيد بها عمل ذلك وبين أن يوضع
سقط في هامش المنقول عن أصل سقط منه ... وإن كان
ليس في نسخة شيخ أصلا وهو راجع لصحيح وجد في غيره علم ...
وإن من هذا كله أن يبدأ الصحيح وجد من غير علم بصحيح النسخ قبل النسخ
فإن وجدها متصلة الأوراق لا سقط فيها ولا تقديم وتأخير فذاك وإلا أرشد
الناسخ إلى ما يلزم ولا يكتفي لمعرفة الاتصال بمطابقة الترك (وهو علامة
تكتب على طرف آخر الورقة) لأول الورقة التي تليها فإنه قد يتفق الترك في ورقة
مع أول ورقة أخرى غير التي حقها أن تليها وربما سقط بعض الأوراق أو
يقع تقديم وتأخير فيجيء حال النسخة التي يريد سماعها فيكتب على طرف آخر الورقة
من الكلمة التي في أول الورقة التي تليها في تلك النسخة أما جهلا وإما غفلة - ولذا لا يكتفي
بتسلسل الأرقام فإنه قد يقع الغلط فيها والاشتباه - وقد تكون كذلك حديثة
بعد وقوع السقط أو التقديم والتأخير أما جهلا وإما غفلة بل الذي يعتمد
اتصال الكلام وتسلسل العبارة وأقوى من ذلك مقابلة مراجعة
نسخة أخرى (١٢) ينبغي للناسخ أن يبين في النقل مبادئ الصحة

ومن تتمة المرموز بيان ذلك في الفصوص وان تعددت النسخ
وتصويبه

العلم الخامس مقالة المسودة هي الاصل والمقصود منه تتميم العلم الرابع ومع ذلك
خليق بالاهتمام فينبغي (١) ان يكون كل من القابلين من اهل العلم والامانة
والتيقظ (٢) ان يكون الذي بيده الاصل عارفا بالخطوط القديمة وصفاتها
لا سيما خط الاصل (٣) ان يكونا ماهرين متيقظين لاسباب الغلط وقد مرت
في المقدمة صـ٤ (٤) ليرفع القارئ صوته ويرتل القراءة ويحسن الاخر الاصل
ولا يشتغل واحد منهما بشيء غير المقابلة (٥) ليكن بيد كل منهما عود او نحوه يقتص
به المقروء كلمة كلمة بل الاحوط استعمال لكل منهما المسطرة المار وصفها في
العلم الرابع صـ٢ فان وقفا احتاط لموضع الوقف نحو ما في العلم الرابع صـ٢
(٦) ليستفهم السامع صاحبه اذا خفي عليه شيء ويستعيده اذا اشتبه عليه
الموضع الذي انتهى اليه ولا ينبغي لهما ولا لأحدهما استقلال فان كان
احدهما متكاسلا او متشاغلا فاهمل الاحتياط او اكثر من الاستفهام
والاستعادة حتى عظمت المشقة على صاحبه وجب وقف العمل وليحذر
كل الحذر من التساهل وان كان الغالب في النقل الصحة فان من عقوبة التساهل

ان يوافق تساهل مواضع الغلط (٧) يحذر كل منهما من ان ينطق بغير ما في
الكتاب فان دعته حاجة وقف عن القراءة احتاط كل الاحتياط بحيث يستيقن
انه لا يمكن ان يشتبه الامر على صاحبه (٨) ينبغي ان يحتاط الذي بيده النقل
في الاصلاح والالحاق واخراج الزائد فيتحرى البيان الواضح في ذلك بحيث
يؤمن من الاشتباه فيما بعد (٩) ليستحضر الذي يكون بيده الاصل ما تقدم في
العمل الرابع في فرع ٣ و ٤ و ٥ و ٦ ص ١٩ — تقدم ان على الناسخ ان لا يزيد ولا ينقص
ولا يغير حتى الشكل والعلامات، ولا يجاوز ايضاح مشتبه وكثيرا ما يخالف الناسخ في ذلك ولا يتكشف مخالفته
للمقابلين اذا لم يتيقظا ويدققا وكذلك بقية ما تقدم وكما ان زلل الناسخ قد لا تكشفه
المقابلة اذا لم يبالغ في الاحتياط فزلل المقابلة ثابتا هل لا يتكشف
للمصحح الاول يعود فيقابل مرة اخرى فيجب لاتقان العمل ان يحتاط في كل عمل
من الاعمال (١٠) اذا اشتبه راى الذي بيده النقل اشتباها ما في كلمة او حرف
او نقط او شكل او علامة فعليه ان يوضحه ايضاحا بينا بحيث يؤمن من اشتباهه
بعد ذلك وكذلك يتحرى الايضاح البين في كل ما يلحقه او يصلحه (١١) السامع
للمقابلين بالتغيير الاصلاحي كنقط ما لم ينقط في الاصل وحقه النقط يخشى
منه ان يخطئ فيه ومنعهما من ذلك يؤدي الى صعوبة المقابلة او النقص منها
وذلك ان الناسخ قد يكون تصرف تصرفا لا يظهر للمقابلين بدا ولا احدهما كأن زاد او نقص
نقطا او شكلا في موضع صالح لذلك او فصل ما هو موصول في الاصل او عكسه ونحو ذلك

راجع اسباب الغلط في المقدمة

فالاولى السماح لهما بما يتبين لهما صوابه بعد أن يكونا من العلم والمعرفة والتحري والممارسة بحيث يندر خطأهما ثم يكون الاصرار امام المصحح العلمي وقت التصحيح وليكثر من مراجعته حتى كأنه يقابل عليه مرة اخرى

تنبيه

قد يكتفى من المقابلة بان يقابل رجل واحد مع نفسه وهذا وان كان احوط من بعض الجهات فانه مظنة التساهل والتسامح المؤدي الى اخلال شديد لان ما فيه من كثرة التعب يهون على النفس التسامح معه اذا وقعت المقابلة بين رجلين ثم قابل رجل مع نفسه لمزيد التثبت فحسن

واذا ابتدأ رجل فقابل مع نفسه او كانت المقابلة بين اثنين وكان على وجه لا يوثق به كأن كان احدهما او كلاهما ممن لا يوثق بعلمه او بتحريه واحتياطه وجب اعادتها على الوجه الموثوق به .

العمل السادس | مقابلة المسودة على اصول اخر فاكثر . المقصود من هذا العمل تقييد اختلافات النسخ في المسودة لتكون المسودة جامعة لما في تلك النسخ ثم يتصرف فيها المصحح بما يقتضيه التصحيح لما يأتي في بابه ان شاء الله تعالى فيأتي هنا عامة ما تقدم في العمل السابق ولابد ان يكون المقابلان من اهل

العلم والمعرفة والممارسة ولاسيما لفن الكتاب وان يستحضر اسباب الغلط
التي مرت في المقدمة ويحرص كل منهما على فهم عبارة الكتاب كما يجب فان ذلك
منبهة على الغلط وبالتنبيه للغلط يستعان على تبين اختلاف النسخ الاختلاف
الذي لا يظهر بالنطق اما التماثل الصوتين في النطق مثل «منوال» و«من وال»
و«ادع الله» و«ادعوا الله» واما لاشتباههما لتقارب مخارج الحروف
واما لاسراع القارئ في القراءة او تسامح الناظر في تحقيق الاستماع وتحقيق النظر
وبالجملة فالمدار على جودة المعرفة وطول الممارسة وصدق التثبت والحرص على
الوفاء بالمقصود فاذا اختل شيء من ذلك في المقابلين او احدهما لم يوثق بالمقابلة
واذا توفرت الشروط فالاولى الساهي لهما باطراح الاختلافات التي يتفق لهما حذا
انه لا فائدة في التنبيه عليها اذ لو فعلها اثنان لزادت النسخة واط العمل وكثر
السواد في المسودة فيعسر الطبع جدا وليحتاط في ذلك جهدها

الباب الثانى تصحيح الكتاب

يطلق التصحيح على عملين الاول تصحيح الكتاب التصحيح العلمى بنفى ما فى الاصل او الاصول من الخطأ وترتيب مسودة صحيحة الثانى تصحيح الطبع بنفى ما يقع فى تركيب حروف الطبع من الخطأ المخالف لما فى المسودة وتطبيق المطبوع على المسودة المصححة - وقد يخلط هذان العملان بان لاتكون هناك مسودة مصححة بل يحاول القائمان بتصحيح الطبع ان يقوما بالتصحيح العلمى حال تصحيح الطبع . وهذا تهويش لا يصلح لوجوه منها ان التصحيح العلمى يستدعى التثبت والمراجعة فمقدار العمل غير معين فقد لا يمكن المصحح ان يصحح فى اليوم الا صفحة واحدة ومثل هذا لا يناسب وقت الطبع لانه لابد وقت الطبع من تقدير العمل بثمانى صفحات فى اليوم او اكثر لئلا يبقى عمال المطبعة بغير عمل - ومنها انه كثيرا ما يمر المصحح بالخطأ ولا يتنبه له او لا يهتدى لصوابه ثم يرد عليه فى الكتاب نفسه او فيما يراجعه بعد ذلك ما يرشده الى الصواب فالمصحح فى المسودة اذا وقع له مثل هذا عاد فاصلح ما ترك ولا يمكن هذا فى التصحيح وقت الطبع لان الكراسة التى تقدم فيها الخطأ تكون قد طبعت وفرغ منها - ومنها انه يكثر لاجل التصحيح التغيير والاصلاح وتحبير وتعليق الحواشى وهذا اذا تجدد وقت الطبع شق على مركبى الحروف واستدعى وقتا

ا ذا فلا يمكن مع الوفاء به توفية العمل المقرر للطبع المقدار

ربما يشتغل المصحح بالتصحيح ويشتغل الطابعون بالطبع فكلما فرغ من كراسة سلمها اليهم للطبع وهذا اقرب من الذى قبله ولكنه ليس بجيد لان فيه تضييق لوقت على المصحح اذ يلزمه ان يصحح هم كل يوم المقدار الذى يكفى للطبع فى اليوم الثانى مثله وهذا لا يتأتى له مع الوفاء بحق التصحيح اذ قد لا يمكنه ان يتقن فى اليوم الا تصحيح صفحة واحدة

فالصواب ان لا يشرع فى طبع الكتاب حتى يتم تصحيحه او على الاقل تصحيح قطعة كبيرة منه يغلب على الظن ان الطابعين لا يفرغون من طبعها حتى يفرغ المصحح من بقية الكتاب او قطعة اخرى كبيرة منه على الاقل

صطلح المصريون اخيرا على تسميه التصحيح العلمى تحقيقا تمييزا له عن التصحيح لطباعى والاوضح التمييز بالصفة كما ترى وهذا الباب معقود للتصحيح لعلمى كما علمت وفيه مباحث

لمبحث الاول فى الحاجة اليه ههنا آراء الاول يرى بعض الناس ان الكتب القديمة لتى لم تطبع اذا وجدت منها نسخة قديمة جيدة فى الخزانة كفى فى احياء الكتاب ونشره ان

يطبق المطبوع على تلك النسخة لان المهم انما هو تدارك ذلك الكتاب فاذا طبق المطبوع على تلك النسخة ثم طبع منه الف نسخة فكانه قد حصل من مثل تلك النسخة الف نسخة وكل من وقع له نسخة من المطبوع كانه وقعت له تلك النسخة القديمة بعينها وقد طبع المستشرقون اثار السمعاني بالزنكوغراف ونشروه فانتفع الناس به وراجت نسخه على غلاء ثمنها مع ما فيه من الاغلاط الكثيرة ، وفي هذا الصنيع تسهيل للعلم وتوفير للنفقات وذلك مما يرغب ملتزمي الطبع في طبع المؤلفات القديمة وبذلك تخف قيمة المطبوعات لقلة الغرامة في طبعها فيسهل اقتناؤها على الراغبين مع الوفاء بالامانة كما ينبغي فان كان هنالك في الاصل اغلاط فكل عالم يقع له نسخة من المطبوع يصحح نسخته

اقول اما اذا كان الطبع بالزنكوغراف كما طبع انساب السمعاني فان الامر كما وصف لكن في هذا الصنيع مفسدة وهي ان الباعث على طبع الكتب القديمة احد امرين اما طلب الربح وهو الغالب واما الرغبة في نشر ذلك الكتاب خدمة للعلم او اظهار الفضل لمؤلفه او غير ذلك فاذا طبع الكتاب مرة ضعفت الرغبة في طبعه مرة اخرى اما طلب الربح فانه لا يرجو ربحا في الطبع مرة اخرى لانه يرى ان اكثر الراغبين في اقتناء الكتاب قد استغنوا بالطبعة الاولى واما الرغبة في

شر الكتاب فانه يرى انه قد انتشر بالطبعة الاولى - ٥ فطبع الكتاب من ان
حرم اهل العلم بقية نسخه الصحيحة الى امد طويل على الاقل كما هو الشان
في انساب السمعاني فان نسخه القلمية موجودة في مكاتب العالم ولم تتجه الهمات
الى طبعه بعد تلك الطبعة الى الآن مع حاجة كثير من اهل العلم الى ذلك لما يجدونه
في تلك الطبعة من النقص والخلل نعم اذا كانت النسخة القلمية المطبوع عنها
بغاية الجودة والصحة فالطبع عنها بالزنكوغراف واف بالمقصود بل هو اولى
من الطبع عنها ومن غيرها بالحروف لان الطبع بالحروف لا يخلو من تصرف الناسخ
والمصحح والمركبين فلا يوثق كل الوثوق بمطابقته للاصل القلمي الموثوق به
كما يوثق بمطابقة المطبوع بالزنكوغراف

واما اذا كان الطبع بالحروف على هذا الرأي ففيه مع المفسدة المذكورة مفسدة
اكبر وهي انه لا يمكن تطبيق المطبوع على الاصل القلمي لوجوه منها ان من الحروف
ما تتحد صورها وانما يميز بينها النقط كما مر تفصيله في المقدمة والاصول القلمية كثيرا
ما يهمل فيها النقط ولا يمكن تطبيق ذلك في الطبع بالحروف كما اذا وقعت في الاصل
كلمة «مفيد» بلا نقط واحتملت ان تكون «مفيد» او «مقيد» او «مفتد»
او «مقتد» او «مقيد» او نحو ذلك فكيف تطبع؟ ومنها انه قد يقع الاشتباه في

النسخة في موضع النقط فيحتمل ان يكون على هذا الحرف او الذي يليه او تحت هذا الحرف في
السطر الاعلى او تحت الذي يليه (بعارة في السطر الاسفل) وهذا الاحتمال يأتي تصوره في الطبع بالحروف
وهذا انه قد تشتبه في النسخة صورة النقط فيحتمل ان يكون نقطة او اثنتان كما قد تشتبه
النقطتان بالفتحة او الكسرة وتشتبه كلمة (بت ث ن ي) في الابتداء بالميم
وحدها يليه ميم في الابتداء بالعين والغين، واحدها وكذا العين والغين بالفاء
والقاف وتشتبه الزاي بالنون، والدال والذال بالراء والزاي، وتشتبه الفاء
والقاف مفردتين او في الاخير بالنون الى غير ذلك مما يكثر جدا فلا يأتي التطبيق
في الطبع بالحروف ... فان قيل يترك في المطبوع في مواضع الاشتباه بياض او يطبع
كما اتفق وينبه في الحاشية على الوقوع ويشرح فيه بالعبارة الصورة التي وقعت في الاصل
حتى كأنها مشاهدة فيرجع اليه قد يكثر في النسخة مواضع الاشتباه فتكثر هذه الحواشي
وتزيد نفقات الطبع على ان بعض الكلمات يتعذر اشتباهها بغيرها في شرح صورتها
بالعبارة الى اسطر وقد يقع الاشتباه على وجه لا يمكن بيانه بالعبارة، وان قيل
اما هذه المواضع فيبحث عنها عن الصواب وتثبت في المطبوع على الصواب، قلنا
قد رجحنا الى التصحيح العلمي والغالب ان ملتزم الطبع الذي عزم على طبع الكتاب يجرد
التطبيق على الاصل انما يكل العمل الى من نقل اجرته والغالب انه لا يكون اهلا

للتصحيح العلمي فيخبط خبط عشواء فان كان اهلا للتصحيح فلماذا لا يكلف التصحيح
كما هو مستتم الفائدة وتحسن سمعة المطبعة ويوفى بحق العلم

من المفاسد ان من عادة المطبوعات التصحيح في الجملة فالعالم اذا راى المطبوع ظن
انه مصحح فاعتمد عليه ولا كذلك في النسخ العلمية فان عدم كفاية في دفع هذا ان ينبه
في لوح المطبوع على انه انما اقتصر فيه على التطبيق على النسخة كفى بهذا خطأ
لقيمة المطبوع وتزهيد الناس فيه ولهذا لا تجد مطبوعا الا ويدعى طابعه انه اعتنى
بتصحيحه وبالغ رغما عن ان كثيرا منها مشحون بالاغلاط وهذه الطبعة الاولى
من تفسير ابن جرير بمطبعة الميمنية بمصر مثبت في طرة كل من اجزائها الثلاثة شرح
بعد ذكر ان الكتاب طبع عن نسختين ونحو قد بذلنا الطاقة في تصحيحها مع عناية
وبراعة ما يحتاج
جمع من افاضل علماء مصر بالتصحيح تذكر اسماءهم في آخر الكتاب ،،

ولم ار في آخر الكتاب اسم احد من العلماء الا ... مصححه محمد الزهري الغمراوي ، فكان هذا الرجل
هو القائل (وقد بذلنا ....) وهو نفسه الجمع من علماء مصر . وفاتهم من مراجعة المطابع
لا يكاد يظهر له اثر في الكتاب على طوله وكذلك المقابلة على نسختين ، فان المطبوع مشحون
بالاغلاط وكثير منها مما لا يبعد ان يتفق مثله اصلان وكثير منها مما يمكن تصحيحه بادنى
مراجعة للمظان والله المستعان . بل ان في المطبوعات الحديثة بمصر ما يقارب هذا

ومن المفاسد انه يكثر في الاصول العلمية الاغلاط الواضحة فان ~~تقدم~~ قبل يطبع كذلك وكان ذلك مما يرغب الناس عن المطبوع ويسيء سمعة المطبعة جدا وان ~~تقدم~~ قبل اما هذا فيصحح ~~وقد~~ ثم رجعتم الى التصحيح ثم ان كان الموكول اليه ذلك اهلا للتصحيح فلماذا لا يكلف التصحيح الكامل وان لم يكن اهلا كان في ذلك مفسدة اعظم - فان القاصر يكتب كثيرا من الصواب خطأ واضحا كما يعرفه من ابتلي بالتصحيح من اهل العلم مع هذا الضرب فالاذن للقاصر بتصحيح ما يراه خطأ واضحا ~~هذا~~ نتيجته ان يضاف في المطبوع اغلاط كثيرة الى اكثر اغلاط الاصل القلمي مع ايلام ارباب

الرأي الثاني

يظهر من تصفح كثير من الكتب المطبوعة ان طابعيها يرون حرجا من الرأي الاول الا انهم لا يقدمون على طبع كتاب حتى تحصل لهم نسختان فاكثر فتجعل واحدة اصلا وتثبت في الحواشي على مخالفات الاخرى . وهذا الرأي في معنى الاول الا انه يخف فساده اذا كانت النسختان او النسخ كلها ~~واحدة~~ واضحة الخط جيدة الصحة وجعلت الاجود اصلا ، لكن الجودة الموثوق بها في النسخ القلمية عزيزة ومع ذلك ففيه الاختلاف قد يتفق ان يثبت الخطأ في المتن والصواب في الحاشية وهو خلاف ما ينبغي وقد يسأم المصحح من كثرة الاختلاف فيغفل كثيرا منه - وملزم الطبع قد يحض

على تعسير الحواشي لتخف النفقات والغالب ان يوكل الى المصحح ان يقتصر على اثبات الاختلافات المهمة فان لم يكن اهلا للتصحيح العلمي خبط خبط عشواء فكثيرا ما يثبت في المطبوع الاغلاط الفاحشة ويكون الصواب في بعض النسخ العلمية ولكنه اغفله لتوهمه انه هو الخطأ

الرأي الثالث

الرأي الثالث كالذي قبله الا انه يزيد بمراجعة كثير من المظان من الكتب الاخرى وسبيله على الاختلافات والخلاف في هذا كالذي قبله

الرأي الرابع

يظهر من تصفح كثير من المطبوعات انه اعتمد في التصحيح العلمي الاتي مصححوا اغفلوا التنبيه على ما خالفوا فيه الاصل او بعض الاصول واقتصروا على اثبات ما رأوه الصواب وفي هذا خلل من جهات الاولى اننا نقطع ان مصحح تلك الكتب لم يكن عندهم دليل على صحة جميع ما اثبتوه في المطبوع بل لابد ان يكونوا اثبتوا كثيرا لانه كذلك في الاصل او الاصلين فاكثر ولم يقم عندهم دليل على خطائه فعلى هذا الاتيمز للناظر في المطبوع ما كان ثابتا في الاصول مما كان اثبت فيها خلافه ولكن المصحح قضى عليه بانه خطأ واذا لم يتميز ذا من ذاك ضعفت الثقة بالمطبوع فانها اذا اختلفت الكتب العلمية في كلمة ولم نظفر بالدليل كان الراجح ما في الاكثر والنسخة العلمية ارجح عند العالم من مطبوعة هذا الطبع

لان من شان الناسخ اتباع الاصول ومن شان المصحح التصرف واذا لم يشتهر المصحح بسعة العلم والضبط والتثبت لم يوثق برأيه . ويزيد الاعتماد على ما طبع هذا المطبوع ضعفا ان الناشر لم يجد فيه غير قليل من الاغلاط وبعضها مما يبعد توارد النساخ عليه بل لقد يظهر في بعضها انه لم يكن في اصل قلمي قديم وهذا يدل على ان المصحح ليس بالصنعة التي تسوغ ان يعتمد عليه . الجهة الثانية انه يمتنع عادة ان لا تختلف النسخ واذا اختلفت فيمتنع عادة ان يتبين الصواب للمصحح في جميع الموضع بيانا واضحا يسوغ له ان يهمل معه التنبيه على الخلاف بل لابد ان يتردد في مواضع ويترجح لديه احد الوجهين او الاوجه في بعض المواضع رجحانا ضعيفا وفي هذين يجب التنبيه على الخلاف فاذا لم يوجد في نسخ المطبوع عن اصلين فاكثر شيء من التنبيه على اختلاف النسخ او وجد قليلا جدا ظهر ان مصححيه اهملوا هذا الواجب . الجهة الثالثة ان في طبع الكتب وشرائها اكثر من العلمية لان الناس يستغنون بالمطبوع فتتأخر رقية النسخ العلمية جدا فيضعف الاعتناء بحفظها فتضيع على المؤلف وتتلف وهي كثير من الفوائد التي احتفت في المطبوع فمن الحق على من يتعاطى طبع كتاب ان يحرص على جمع نسخه الجيدة واستيفاء ما عندها مما يحتمل ان يكون زيادة ومن ذلك كثرة الاختلافات بين

الرأي المختار

تصحيح الكتاب بمعنى جعله صحيحا ونسخة المطبوع ثلاثة اعتبارات الاول مطابقته لما في الاصل العلمي فاكثر الثاني مطابقته ما فيه لما عند المؤلف الثالث مطابقته ما فيه للواقع في نفس الامر مثاله ذلك اسم "عرابي" بن معاوية صحيح ان بعين وراء مهملتين وان البخاري ذكره بغين معجمة وراء فاذا وقع في اصل قلمي من تاريخ البخاري مثلا بعين مهملة وزاي فان اثبت في المطبوع كذلك ساغ ان يقال انه صحيح بالنظر الى مطابقته للاصل العلمي لكنه خطأ بالنظر الى ما عند المؤلف وبالنظر الى ما في نفس الامر وان اثبت بعين مهملة وراء كان صحيحا بالنظر الى ما في نفس الامر لكنه مخالف لما في الاصل وما عند المؤلف وان اثبت بغين معجمة وراء صح ان يقال انه صحيح بالنظر لما عند المؤلف لكنه مخالف لما في الاصل وخطأ في نفس الامر . واذا اثبت في المطبوع على احد الاوجه الثلاثة ولم ينبه على خلاف ذلك كان الظاهر انه كذلك في الاصل العلمي وكذلك هو عند المؤلف وكذلك هو في نفس الامر فيكون ذلك خطأ وكذبا من وجهين فالتصحيح العلمي حقه مراعاة الاوجه الثلاثة بان يثبت الاسم في الاصل على احد الاوجه وينبه في الحاشية على الوجهين الاخيرين والصواب في هذا المثال ان يثبت الاسم في المطبوع بالغين المعجمة والراء لان الكتاب كتاب البخاري والمقصود فيه

نقل كلامه تأمانته لان ~~[illegible]~~ واهل العلم ينقلون عن الكتاب فيقول احدهم قال البخاري في التاريخ ... فيسوق العبارة كما يجدها في المطبوع . ثم ينبه في الحاشية على الوجهين الاخيرين كأن يقول ... هكذا يقوله البخاري بدليل ... "

وقع في الاصل "عزالي" وقال فلان ..... " فيذكر ما صححه اهل العلم من "زعراء" بالعين المهملة والراء ... فاذا لم يعرف ما عند المؤلف فالظاهر انه موافق لما في نفس الامر واذا لم يعرف ما في نفس الامر فالظاهر انه موافق لما عند المؤلف واذا لم يعرف هذا ولا ذاك بعد البحث فالظاهر ان ما في الاصل القلمي موافق لهما لكن ليس للمصحح ان يستغني بهذا الظاهر عن البحث والتنقيب فان اختلفت الاصول رجح بالكثرة والجودة والقياس وينبه على الوجه الآخر في الحاشية مع بيان وجه الترجيح ان لم يكن ظاهرا . وقريب من اختلاف الاصول ان تقع الكلمة في اصل الكتاب على وجه وفي كتاب آخر فاكثر على خلافه لكن الاولى في هذا ان يثبت في متن المطبوع ما في اصل الكتاب وينبه على ما خالفه في الحاشية اللهم الا ان يترجح عنده رجحانا بينا ان ما في الاصل من خطأ الناسخ فحينئذ يثبت في متن المطبوع ما تبين له انه الصواب وينبه في الحاشية على ما وقع في الاصل مع بيان وجه ضعفه ان لم يكن ظاهرا . ~~واعلم ان هناك اوجها الاول ان تختلف الاصول~~

وحيث وقع في الاصل على وجه وفي كتاب آخر فاكثر على خلاف وترجح عند المصحح

الاصل فانه يتبع ما في الاصل ولا يلزم التنبيه على ما في الكتب الاخرى لانه غير مكلف بتصحيح اللهم الا ان يكون وجه صحة ما في الاصل خفيا ويخشى ان يتعقبه متعقب بما في الكتب الاخرى فينبغي في مثل هذا ان ينبه على ما في الكتب الاخرى مع بيان الدليل على صحة ما في الاصل فاما اختلاف الاصول فلا بد من التنبيه عليه على كل حال اللهم الا ان يكون من اصل ردي وكثير الاغلاط فيشق التنبيه على تفصيله فيكفيه التنبيه الاجمالي في مقدمة الطبع بان يذكر ان الاصل الردي وكثرة اغلاطه وانه لم يلتزم التنبيه عليه تفصيلا. وكذلك لا يلزم التنبيه على الاختلافات الصورية كالاختلاف في الرسم مثل ابراهيم بالف وبدونها واهمال النقط ونحو ذلك والمرد الى اجتهاده فما رأى ان للتنبيه عليه فائدة نبه عليه وما لا فلا

تنبيه

اذا حكى المؤلف عن غيره كلاما فلا بد من رعاية ما عند المحكي عنه وان خالف ما عند المؤلف لان الظاهر ان المؤلف حكى كلام ذاك الرجل بامانته فاذا حكى ابن ابي حاتم مثلا في كتابه كلاما يتعلق بعرابي بن معاوية (عن البخاري) فالظاهر ان اسم عرابي يكون في ذاك الكلام بالعين المعجمة فان وقع في اصل كتاب ابن ابي حاتم بالمهملة وجب اثباتها في متن المطبوع بالمعجمة والتنبيه في الحاشية على ما وقع في الاصل

وعلى الحامل على مخالفته لكن اذا احتمل احتمالا قويا ان يكون ابن ابي حاتم جهل ما عند البخاري او تصرف في عبارته فغير بعض ما فيها فمتى ثبت في متن المطبوع كما في الاصل وينبه في الحاشية على ما عند البخاري

فصل

الوفاء بما تقدم ليس بالامر السهل فينبغي ان تشترط امور لضامنة للوفاء به

(١) ينبغي ان يكون المصحح متمكنا من العربية والادب وعلم رسم الخط متمكنا من فن الكتاب مشاركا في سائر الفنون واسع الاطلاع على كتب الفن عارفا بمظان ما يتعلق به من الكتب الاخرى كأن يعرف ان من مظان ضبط الاسماء والانساب الزبيدي لسان العرب والقاموس وشرحه وان من مظان تراجم التابعين الاصابة فانها تقسم كل باب الى اربعة اقسام الاول الصحابة الثابتة صحبتهم والثلاثة الاخر غالبا في التابعين (٢) ينبغي ان يكون العمل في المسودة فجرى على ما تقدم في الباب الاول لتكون اختلافات النسخ ماثلة امام المصحح ثم لا يغنيه ذلك عن حضور الاصول امامه ليراجعها عند الحاجة (٣) ينبغي ان يحضر عنده ما امكن احضاره من كتب الفن وما يقرب منها فاذا كان الكتاب في فن او حال احتيج الى حضور [illegible] كتب الحديث او السير والتواريخ والتفسير لا سيما المرتبة على التراجم

والاغانی وان الوب وشرح القاموس ومعاجم الشعراء والادباء واللغة
والنحاة والوزراء والاشراف والعلماء وغيرهم ومن كتب الادب كالكتب
الجاحظ وكامل المبرد ومعارف ابن قتيبة وعيون الاخبار له وامالی القالی
وبالجملة ينبغي ان تكون بحضرته مكتبة واسعة من جميع الفنون ويكون عارفا بمواضع
الكتب منزلا ويرتبها في القرب منه على حسب ما يعرف من مقدار الحاجة اليها فيكون
اقربها اليه ما تتكرر الحاجة اليه ثم ما يليه على ذلك على درجاته